آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأربعاء - 29 ديسمبر 2010 - العدد 15037

Wednesday - 29 December 2010 - Issue 15037

تعبئة الموارد في السياسة الخارجية اليمنية

يتضمن مفهوم القوة ذي الصلة بممارسة النفوذ ، والتأثير في سياسات الدول ، جملة من المكونات ، منها موارد الدولة ، وقدراتها ، وإمكانياتها ، والتي تعد أحد المكونات الرئيسة ، لمفهوم القوة ذاك ، ويعطي هذا المكون ، مؤشراً لتفسير المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الدولة ، في التأثير ، والنفوذ الذي يمكن أن تمارسه في سياستها الخارجية . .

إن في ذلك تأصيلاً نظرياً ، للعلاقة بين الموارد والسياسة الخارجية ، وهو ما أراده الباحث جلال إبراهيم فقيرة ، مدخلاً إلى ورقته البحثية الصادرة في كتاب ، بعنوان : (تعبئة الموارد في السياسة الخارجية اليمنية " ، ضمن سلسلة " أوراق بحثية) وهي مخرج آخر ، من مخرجات " مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية " .

يسلط الكتاب الضوء ، على تعبئة الموارد في السياسة الخارجية اليمنية ، وفي ذلك ، هو يحاول الإجابة على أسئلة من قبيل : ما هي الأهداف الرئيسة التي تسعى اليمن إلى تحقيقها على الصعيد الخارجي ؟ ، ما هو حجم الموارد المتاحة والمحتملة التي يستطيع صانع القرار تعبئتها لتحقيق الأهداف المنشودة ؟ ، ما هي الإتجاهات الرئيسة لسياسات اليمن على الصعيد الخارجي ؟ ، وهل تتواءم موارد اليمن وقدراتها وإمكانياتها مع طبيعة أهدافها الخارجية ؟

محاولةُ الإجابة عنها ، تتوزعها محاورُ خمسة ، حيث يقف المحور الأول على مبادئ وأهداف السياسة الخارجية اليمنية ، ويرسم الثاني هياكل صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية ، بينما يرصد الكتاب في محوره الثالث الموارد المتاحة للسياسة الخارجية اليمنية ، وفي حين يحلل المحور الرابع طبيعة الخطاب في السياسة الخارجية اليمنية ، يتتبع الخامس اتجاهات وميادين السياسة الخارجية اليمنية ، لتأتي الخاتمة ، بملاحظات حول تعبئة الموارد بين المتاح والمطلوب . .

أولاً : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية اليمنية

كما هو شأن سائر وحدات النظام الدولي ، فإن لسياسات اليمن ، منطلقاتها المتأسسة على جملة مبادئ وقيم ومثل ، ترسم الإطار العام لحركتها الخارجية ، وتشكل في مجموعها الخطوط العريضة لتوجه صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية .

في ذلك الصدد ، يشار إلى الأسس القومية ، كخط عريض محدد لسياسة اليمن الخارجية ، كما هناك محدد الثوابت الدينية الإسلامية ، وثمة أسس أخرى ذات أبعاد دولية ، فانفتاح اليمن على العالم الخارجي ، والمعبر عنه في التفاعل مع الأسرة الدولية ، والتزام ميثاق الأمم المتحدة ، يظل محكوماً بأسس ، يتقدمها إقرار اليمن بالإنتماء إلى مجموعة الدول النامية ، ثم التزامه سياسة الحياد الإيجابي ، ومنها أيضاً ، تطوير علاقات اليمن على أساس التكافؤ ، والاحترام المتبادل .

هنا ، ومن منظور تعبئة الموارد ، يركز الكتاب ، على مقاصد اليمن المعلنة ، والتي دأبت على تحقيقها ، كأهداف رئيسة لسياستها الخارجية . .

في قائمة الأولويات ، يحتل الحفاظ على استقلال اليمن وسيادته ، مكانة متميزة ، كهدف استراتيجي ثابت، ويرتبط به هدف آخر ، هو حماية أمن اليمن ونظامها الجمهوري ، وحدودها الإقليمية ، كما أن تحسين معيشة المواطن اليمني ، يعد هدفاً أساسياً لسياسة اليمن الخارجية ، ولهذا علاقة بأهمية كسب الثقة العالمية ، وتعزيز مصداقية اليمن اقتصادياً ، وأيضاً ، توفير المناخ العام لاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، وكذلك البحث عن أسواق لتصريف المنتجات اليمنية .

وفي قائمة الأولويات ، تهدف سياسة اليمن الخارجية إلى تطوير علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي ، كما تهدف إلى تعزيز التضامن العربي وصولاً نحو الوحدة العربية الشاملة ، وقد عزز قيام الوحدة اليمنية ، من إيمان اليمنيين ، بإمكانية تحقيق هذا الهدف .

أيضاً ، فالسياسة الخارجية اليمنية تدعم التضامن الإسلامي ، وتهتم بالأمن والسلم العالمي ، كواحد من أهدافها ، وتحديداً ، فالأمن والسلم من وجهة نظر السياسة الخارجية اليمنية ، هو ذلك القائم على الحق والعدل ، حيث يمتنع على الدول الكبرى استغلال الدول الصغيرة ، والعدوان عليها ، وتماشياً مع هذه الرؤية ، يبزغ هدف آخر ، يتعلق بتحقيق مركز مرموق لليمن على الصعيد الدولي .

ثانياً : هياكل صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية

في هذا المحور تظهر مجموعة من الأجهزة الرسمية ، منها ما يتبع السلطة التنفيذية ، والبعض يتبع السلطة التشريعية ، بوصفها البنية المؤسسية ، لهياكل صنع قرار السياسة الخارجية اليمنية ، فهناك رئاسة الدولة، والمتمتعة بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية ، وهناك مجلس الوزراء ، باعتباره الجهاز المسئول عن تنفيذ قرارات السياسة الخارجية ، كما يمارس أدواراً لايستهان بها في عملية صنع القرار ، ذلك في حين تضطلع وزارة الخارجية بدور رئيس في تنفيذ السياسة الخارجية اليمنية ، ودور غير مباشر في صنع قراراتها ، كما لمجلس النواب دور تكميلي لدور السلطة التنفيذية ، ويكتسب مجلس الدفاع الوطني أهمية خاصة ، في عملية صنع قرار السياسة الخارجية اليمنية ، لاسيما في أوقات الأزمات والحروب ، كما لمجلس الشورى إبداء الرأي والمشورة ، في حين هو يشارك مجلس النواب ممارسة جملة من المهام المتعلقة بالسياسة الخارجية ، كالمصادقة على المعاهدات ، والإتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف ، والصلح والسلم والحدود ، ويمارس مكتب رئاسة الجمهورية ، من خلال الإدارة العامة للشئون السياسية والعلاقات الخارجية ، بعض المهام التي ينتفع بها صانع قرار السياسة الخارجية .

ثالثاً : الموارد المتاحة للسياسة الخارجية اليمنية

ضمن الإطار العام للقدرات والإمكانيات ، بلغ نصيب وزارة الخارجية ، من الموازنة العامة للجمهورية اليمنية ، للعام 2009 ، ما تقترب نسبته من (0.009 ٪) ، وهو مبلغ (12.664.252.000) ريال ، في حين لوزارة الخارجية من الكادر الوظيفي ، ما يقارب (960) موظفاً ، منهم حوالي (616) يشغلون الدرجات الدبلوماسية ، و (344) يشغلون وظائف إدارية ، وفضلاً عن ذلك ، يوجد بعض الدرجات الوظيفية الخدمية ، بالإضافة إلى بعض الدرجات التعاقدية التي تمنح للبعض بصفة مؤقتة .

أما عن السفارات والبعثات الدائمة ، والقنصليات ، فهناك حوالي 57 بعثة يمنية في الخارج ، تغطي كافة دول الوطن العربي ، والعديد من الدول الإسلامية ، وبقية قارات العالم الخمس ، يعمل فيها (288) دبلوماسياً من كافة الدرجات الدبلوماسية ، وإلى جوارهم حوالي (92) من الكادر الإداري ، وبطبيعة الحال ، فهذا العدد ، لا يتضمن الموظفين المحليين ، في تلك البعثات ، والذين يمارسون مهام ذات صفة إدارية وخدمية صرفة .

ويتطرق الباحث هنا ، إلى البناء الفني لوزارة الخارجية اليمنية ، وطريقة انتقاء كادرها ، وهي الطريقة التي يرى الباحث أنها على قدر من الشفافية ، غيرت المفاهيم ، والإنطباعات المسبقة ، التي كانت تؤشر إلى أن الإلتحاق بوزارة الخارجية ، يحتاج إلى واسطة قوية ، وبالحديث عن التدريب والتأهيل لكادر وزارة الخارجية ، ودور المعهد الدبلوماسي في هذا الصدد ، يختتم الباحث محور الكتاب الثالث .

رابعاً : طبيعة الخطاب في السياسة الخارجية اليمنية

يرى الباحث ، أن الخطاب السياسي الخارجي ، مر بالكثير من التطورات ، واكبت تفاعلات النظام الإقليمي العربي ، وكذا التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي .

وبوجه عام ، فالخطاب الخارجي اليمني تركز حول محاور سبعة ، يتناولها الكتاب بالتحليل ، والذي يكشف عن مكانة متقدمة ، في الخطاب السياسي اليمني ، يحتلها مجلس التعاون الخليجي ، لاعتبارات عديدة ، من بينها قناعة اليمن أن مكانها الطبيعي ،هو ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي . .

وفي اتجاه الدور اليمني على المستوى القومي ، يظهر تطوراً في الخطاب السياسي اليمني ، يتلاءم مع الإنتقال بالدور من مجرد التلقي ، إلى الدور المحوري الفاعل في إصلاح مسيرة العمل العربي المشترك .

كما يكشف تحليل الخطاب السياسي الخارجي اليمني ، عن مركزية الطرق السلمية ، والتفاهم الأخوي ، كسبيل لحل الخلافات بين الدول العربية ، وهي مركزية تندرج في إطار إيمان اليمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية ، تبعاً لحقيقة مفادها إن العرب جميعاً يكونون أسرة قومية واحدة .

وفي الخطاب ، يبرز الكيان الإسرائيلي ، كعدو رئيس للأمة العربية ، أوصل تعنته وصلفه السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود ، ليفرض بذلك على الأمة العربية تحديات وتهديدات خطيرة .

وتبعاً لاهتمام اليمن ، بمنطقة القرن الأفريقي ، لارتباطه الوثيق بأمنه ، تحرص اليمن على التوفيق بين الفصائل المتصارعة في المنطقة ، في حين يحظى احترام الشئون الداخلية لدول الجوار الجغرافي بأهمية في السياسة الخارجية اليمنية ، وفي هذا السياق فقد تبلور مفهوم تجمع صنعاء .

وفي الخطاب السياسي اليمني ، تبرز قناعة اليمن ، بأن هناك خلل واضح ، وازدواجية فجة ، في مفاهيم الشرعية الدولية ، لاسيما في التعامل مع قضايا المنطقة

خامساً : اتجاهات وميادين السياسة الخارجية اليمنية

ثمة اتجاهات رئيسة ، برزت في مسار السياسة الخارجية اليمنية ، كالإتجاه نحو تسوية الخلافات الحدودية مع دول الجوار ، كما هو الحال بالنسبة لسلطنة عمان ، ثم السعودية ، وهو ما تحقق على الرغم من التحديات والعوائق ، بل وعلى الرغم من الإستفزازات ، كما هو الحال بالنسبة لما أقدمت عليه أريتريا ، من احتلال لجزيرة حنيش الكبرى ، ليؤول الخلاف بفضل ضبط النفس اليمني ، إلى هيئة تحكيم ، ثم حكم على مرحلتين ، بإعادة الأرخبيل إلى اليمن بالطرق السلمية .

ويبرز الإندماج التدرجي في مجلس التعاون الخليجي ، كاتجاه وثيق الصلة بأولويات السياسة الخارجية اليمنية ، ويشار في هذا الصدد إلى قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثانية والعشرين ، المنعقدة في العاصمة العمانية مسقط في العام 2001 ، كنقطة تحول في العلاقات اليمنية الخليجية ، إذ خرجت ببعض القرارات ذات الأهمية البالغة لليمن .

ويمثل تعزيز التنسيق مع دول القرن الأفريقي ، اتجاهاً مهماً آخر في السياسة الخارجية اليمنية ، أملته التطورات ، والصراعات التي شهدتها المنطقة ، وكانت أريتريا طرفاً في معظمها ، لتتولد القناعة ، بأهمية تأسيس تجمع صنعاء، لاعتبارات عديدة ، في مقدمتها الإعتبارات الأمنية، غير أن ذلك لم يعن استهداف أحد ، وهذا ما جرى التأكيد عليه ، وتبدى واضحاً من خلال أهداف التجمع ، بحسب ما تضمنه النظام الأساسي ، الموقع عليه في التاسع والعشرين من ديسمبر 2003 ، بالعاصمة الأثيوبية.

وفي سياق تتبع اتجاهات وميادين السياسة الخارجية اليمنية ، يشير الباحث إلى جهود اليمن المبذولة ، لتسوية الصراعات الإقليمية في القرن الأفريقي ومبادراتها على الصعيد العربي ، كمبادرتها المتعلقة بآلية انتظام القمة العربية ، وثم مبادرتها في اصلاح النظام العربي، والمتضمنة إنشاء كيان عربي تحت مسمى إتحاد الدول العربية ، وكذلك سعي اليمن إلى المصالحة بين فتح وحماس .

وعلى الصعيد الدولي ، تسعى السياسة الخارجية اليمنية نحو أن تكون لها مكانتها المرموقة ، على صعيد تفاعلات النظام الدولي ، وهي في سبيل ذلك تعمل على إبراز الأنموذج اليمني في الإصلاح السياسي ، والمتمثل في انتهاجه الديمقراطية ، كنظام حكم ، بما تضمنه من تعددية حزبية ، أعقبتها تجارب انتخابية ، أظهرت مستوى التقدم الذي قطعته اليمن في مضمار الإصلاح السياسي، وهو الإصلاح الذي دائماً ما يكرر صانع قرار السياسة اليمنية أنه لايمكن فرضه من الخارج ، بل إنه يأتي منسجماً ومستجيباً للإحتياجات الوطنية .

وتشكل قضايا الإستثمار ، والبحث عن تمويل لبرامج التنمية ، اتجاهاً هاماً في اولويات السياسة الخارجية اليمنية ، أخذ السعي إليه مسارات متعددة ، ضمن ما يطلق عليها الباحث ، دبلوماسية الاستثمار والتنمية .

ملاحظات ختامية
تعبئة الموارد بين المتاح والمطلوب

في الختام ، تتبدى السياسية الخارجية اليمنية ، للباحث ، على نحو يمكنه من وصفها بأنها أكثر من طموحة ، وذلك مقارنة بالموارد الفعلية المتاحة .

ليس ذلك كل شيء ، بل هو مدخل لنهاية تتألف من (16) ملاحظة ، يضعها الباحث في خاتمة الكتاب ، ولعل أكثرها أهمية ملاحظة الخاتمة الأولى ، بما تضمنت من دعوة إلى إعادة النظر جذرياً في الإطار العام للموارد المالية المخصصة للسياسة الخارجية اليمنية .

وفي ملاحظة ذات صلة بتلك ، يتراءى تخفيض الموارد المخصصة للسياسة الخارجية اليمنية ، كانعكاس لانخفاض إيرادات اليمن من النفط ، وتداعيات الأزمة المالية العالمية - يتراءى - مؤثراً سلباً على فاعلية تلك السياسة .

غسيل أرضية منزل بمساحة 100 م2
بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل
بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية